

الاستعمال اللغوي القليل

في كتاب سيبويه

إعداد

أ.د / محمد أحمد هويمل الخريسات

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسليل،

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م





بسم الله الرحمن الرحيم

الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه

محمد أحمد هويمل الخريسات

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسليل،

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

البريد الإلكتروني:

Mahkh33@yahoo.com



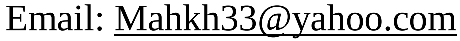
ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة الاستعمالات اللغوية التي وصفها سيبويه في كتابه بالقلّة، ويهدف إلىٰ الكشف عنها ابتداء، ثم بيان موقف سيبويه منها، وكيفية معالجته لها. وقد قامت الدراسة علىٰ المنهجين الوصفي والتحليلي. وتبين أن الاستعمال اللغوي القليل في الكتاب علىٰ مراتب، وليس في مرتبة واحدة من حيث المساحة الاستعمالية الجوازية التي يشغلها، كما كشفت الدراسة عن بعض المتعلقات بهذا النوع من الاستعمالات اللغوية، كمعاملتها بأحكام نوعية، و حالها مع لغة الشعر، وحملها علىٰ المعنىٰ، لتقدم مزيد إيضاح حول آلية تعامل سيبويه مع هذا الاستعمال اللغوي الموسوم بالقلّة. وفي ذلك دليل علىٰ أن تراث علمائنا زاخر بما يحتاج إلىٰ إعادة النظر والدراسة، ودعوة إلىٰ دراسة الموضوع بشكل أوسع، لأن الأمر غير مقتصر علىٰ الجانب التركيبي فقط، بل يشمل الجانبين الصوتي والصرفي.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، الاستعمال اللغوي، القليل، النحو، التركيب.



The slight linguistic usage in Sibawayh's book

Mohammed Ahmed Hweimel Khreisat
Department of Arabic Language and Literature, College of Science and Human Studies at Al-Sulayyil, Prince Sattam bin Abdulaziz University.

Email: Mahkh33@yahoo.com



ABSTRACT:

This paper investigates the linguistic usages that Sibawayeh described slight or even scarce in his book. The study firstly tries to identify this linguistic usage, then reveals Sibawayeh response of this little linguistic usage and finally how to tackle this issue . The study is based on descriptive and analytical approaches. It uncovers that the linguistic use in the book came gradually and not in one phase according to its accepted usage of the language, as the study revealed some related to this type of linguistic uses such viewing it qualitatively, and the same thing with the language of poetry to make them meaningful for more elaborated studies on Sibawayeh's little linguistic usage. This leads us to the conclusion that our scholarly heritage is rich and needs more elaborations and studies and to provide further clarification on how Sibawayh deals with this linguistic use which is featured as scarce. Syntactic structures are not only observed, but also the morphological and phonological aspects of language.

Keywords:
Sibawayh – Linguistic Usage – Little – Grammar – Syntax



مقدمة

موضوع البحث



تتناول هذه الدراسة الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه، من حيث مفهوم القلّة عند سيبويه، ومراتب هذه القلّة، وبغض المسائل المتعلقة بالاستعمال اللغوي القليل.

مشكلة البحث

دُرست بعض الاستعمالات اللغوية في كتاب سيبويه، ووقف الباحثون علىٰ ما وصف به سيبويه بعض هذه الاستعمالات من قبح، وشذوذ، وندرة، ولم يقف أحد عند الاستعمال اللغوي القليل إلا يسيراً.

حدود البحث

تقتصر هذه الدراسة علىٰ الاستعمال اللغوي التركيبي الذي وصفه سيبويه بإحدىٰ سمات القلّة، وهي القليل، وليس بالكثير، ولا يكاد يعرف، ولن تتناول القليل من ناحية صوتية، أو من ناحية صرفية لأن حقهما دراسات مستقلة تختص بكل منهما.

أهداف البحث

لم يكن سيبويه يطلق أحكامه علىٰ الاستعمال اللغوي جزافًا، بل كانت مصطلحات دقيقة، والباحث يدرك مقدار الدقة فيها، إلىٰ الحد الذي يكشف عن تصور عام لحقيقة الاستعمال ومرتبته الاستعمالية، وستهدف إلىٰ بيان بعض المسائل المتعلقة بالاستعمال اللغوي القليل.





منهج البحث

تقوم هذه الدراسة علىٰ منهجين، المنهج الوصفي: ويتم عبره دراسة الاستعمالات اللغوية التركيبية الموسومة بالقلّة، والتحليلي: يناقش من خلاله متعلقات ونتائج الوصف.

إجراءات البحث

دراسة الاستعمالات اللغوية الموسومة بالقلّة في كتاب سيبويه، وبناء تصور حول حدود القبول وإجراءاته، ثم الكشف عن مراتب وأنماط هذا الاستعمال، وخصائص كل نمط منها. تعقب ذلك مجموعة من التناولات حول المسائل المرتبطة بالاستعمال اللغوي القليل.

خطة البحث

بني البحث علىٰ مجموعة من العناصر، تناول التمهيد مفهوم القلّة عند سيبويه وحده بين المصطلحات الأخرىٰ، ووقف المبحث الأول علىٰ مراتب القلّة في كتاب سيبويه، وهي القليل، وليس بالكثير، ولا يكاد يعرف. ووقف المبحث الثاني علىٰ بعض المسائل المتعلقة بالاستعمال اللغوي القليل، كالحكم النوعي، ولغة الشعر، وأثر المعنىٰ في التوجيه.

الدراسات السابقة

درس كتاب سيبويه كثيرا، في القديم وفي الحديث، أما الاستعمال اللغوي القليل فيه فلم يقف عليه إلا مشعان بن نازل الجابري، في بحثه الموسوم بـ (المسائل النحوية التي حكم عليها سيبويه بالقلّة: عرضا ودراسة)، والمنشور عام ٢٠١٨م، في العدد السادس عشر لمجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية،





وقد قف فيه علىٰ عدد محدود من مسائل القلّة، ودرسها دراسة وصفية، ثم بين موقف العلماء منها بعد سيبويه، دون التفات إلىٰ الحد الجامع المانع لمصطلح القلّة في كتاب سيبويه، ودون تحليل لمراتب القلّة الملموسة في الكتاب، ودون تعريج علىٰ علل المقبولية التي دعت إلىٰ قبول هذه الاستعمالات وعدم ردها، ودون حصر كامل لهذه الاستعمالات التي بلغ عددها أضعاف ما وقف الباحث الكريم عليه. وأنطلق في دراستي من مجموعة من الإشارات التي أشار إليها، خاصة ما تنص منها علىٰ عدم تناول الموضوع بالبحث قبله. و أنه لم يتقص الأمثلة كلها. واقتصار عمله علىٰ العرض الوصفي فقط.



مهاد

يشير لفظ (القلّة) في اللغة إلىٰ "خلاف الكثرة"[(١)]، أمّا في الاصطلاح النحوي فثمّة نصّ مشهور متداول في مصنفات النحو عن ابن هشام يفيد بأنّهم "يستعملون غالبًا وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً. فالمطرد لا يتخلف. والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف. والكثير دونه. والقليل دونه. والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة بالنسبة إلىٰ ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[(٢)].

ولم يخرج الجابري في تصوره لمفهوم القلّة عند سيبويه علىٰ ذلك، إلا في إشارة منه إلىٰ اصطلاح في كتاب سيبويه يشير إلىٰ ما هو أقلّ من القليل بقوله: "بهذا تتضح معالم القليل عند سيبويه، بأنه يقع مقابل الكثير، وأقلّ منه (لايكاد يعرف)"[(٣)]، وهذا الوصف المضاف مرتبة من مراتب القليل التي سنقف عندها، ويكشف عن دقة متناهية في الاستعمال الاصطلاحي في وصف الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه. أمّا عن مفهوم الاستعمال القليل في كتاب سيبويه، فلا نجد في كلامه تنظيراً يشير إلىٰ مدلوله، الأمر الذي يقودنا إلىٰ البحث عن مراده منه في ممارسته التحليلية لهذه الاستعمالات.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور (قلل ٥/ ٣٧٢٦)

(٢) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي (٥٠)

(٣) مشعان بن نازل الجابري، مسائل القلّة في كتاب سيبويه: عرض ودراسة (٣٢٤)



تتأتّىٰ إشكالية الوقوف علىٰ حد جامع مانع لمفهوم القلّة الذي وصف سيبويه به بعض الاستعمالات اللغوية من جانبين، يرتبط الأول منهما بكون مصطلحات القلّة ليست مصطلحات نحوية، لأبواب محددة، فيقف الباحثون الذين تصدوا لدراسة المصطلح النحوي عند سيبويه وعند غيره عليها، ذلك أنّها وصف كمي، وليست مصطلحاً نحوياً. ويصدر الثاني من استعمال سيبويه في كتابه لمجموعة من الأوصاف المختلفة الدالة علىٰ القلّة في وصف بعض الاستعمالات اللغوية، ولم يقتصر في وصفه علىٰ مصطلح واحد، وقد تراوحت بين "قليل"[١]، و "ليس بالكثير"[٢]، و "لايكاد يعرف"[٣]. وإن بدا أن هذه الأوصاف مترادفة، إلا أن ثمّة ما يشير إلىٰ غير ذلك؛ كقول الكفوي: "القلّة، بالكسر: ضد الكثرة، وقد يراد بها العدم والنفي كما في قولهم: (أقلّ الرجال يقول كذا، وقليل من الرجال يقول ذلك، وقليلة من النساء)، أي لا يقول به أحد"[٤].

من هذا المنطلق سأسعىٰ إلىٰ الكشف عن مراتب القلّة في كتاب سيبويه، وإلىٰ الكشف عن بعض المتعلقات بالاستعمال اللغوي القليل، بما يعطي صورة تكامليّة حول مفهوم سيبويه للاستعمال اللغوي القليل وكيفية تعامله معه.

---

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٥٦)

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٥٠٨)

(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٥٧)

(٤) الكليات، الكفوي (٧٣٢)

أولا: مراتب الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه



تنوعت أوصاف النمط الاستعمالي الموسوم بالقلّة في كتاب سيبويه، وتراوحت بين القليل، وليس بالكثير، ولا يكاد يعرف، وإن كان مؤداها الظاهري واحداً، إلا أن الباحث المدقق فيما وُصفت به يلمح مراتب لهذه الأنماط الاستعماليّة؛ اختصت كل مرتبة منها بحالة استعمالية محددة، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- الاستعمال اللغوي القليل

المرتبة الأولىٰ من مراتب الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه هي مرتبة القليل، وهي مرتبة يندرج ضمنها مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي يتسع بابها ولاتقتصر القلّة فيها علىٰ مفردة بعينها، وورد عن العرب فيها أمثلة كثيرة، فصفة القليل وفق تناول سيبويه لها تشير إلىٰ أعلىٰ مراتب القلّة وأكثرها استعمالاً.

من ذلك قول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[(١)]. يصور هذا النص موقف سيبويه من قضية اتصال علامات الجمع والتثنية بالفعل، ذلك أنّ الأصل النحوي ينصّ علىٰ أنّه "إِذا أَسْند الْفِعْل إِلَىٰ الْفَاعِل الظَّاهِر فَالْمَشْهُور تجريده من عَلامَة التَّثْنِيَة وَالْجمع نَحْو قَامَ الزيدان وَقَامَ الزيدون وَقَامَت الهندات وَمن

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠)

الْعَرَب من يلْحقهُ الْألف وَالْوَاو وَالنُّون علىٰ أَنَّهَا حُرُوف دوال كتاء التَّأْنِيث لَا ضمائر وَهَذِه اللُّغَة يسميها النحويون لُغَة أكلوني البراغيث"[1].



وما حمل سيبويه علىٰ إدراج هذا الاستعمال ضمن مرتبة القليل وهي أعلىٰ مراتب القلّة في كثرة الاستعمال كونه مشهوراً معروفًا علىٰ الرغم من قلّته، فهو يمثل لغة مشهورة من لغات العرب، و "تعرف هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)، وعزيت إلىٰ طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب"[2]، واستعملت في القرآن الكريم بقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [سورة الأنبياء:٣]، وحمل عليها قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم: "يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ"[3]، بل إن السيرافي في شرحه للكتاب اعتبر هذه اللغة أصلا استأنس به لتذكير الفعل لفاعل مؤنث في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف٣٠]، يقول: "فنسوة حكمها حكم الجمع، كما أن لما كان معناها معنىٰ الجمع جاز أن يرد لفظها علىٰ المعنىٰ، فيقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس٤٢]... ويكون من لغة من قال: قاموا إخوتك، وأكلوني البراغيث"[4]. وقد جاء في الشعر بنص سيبويه إذ يقول: "وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة. قال الشاعر: وهو الفرزدق:

---

(١) همع الهوامع ، السيوطي (٢/ ٢٥٦)

(٢) لغة أكلوني البراغيث، محمد بن أحمد الدالي (٤٠١)

(٣) الجامع الصحيح، البخاري (١٩١)

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٣٧١)



ولكِـــنْ دِيـــافِيٌّ أَبـــوه وأُمُّـــه بِحَـوْرانَ يَعْصِـرْنَ السَّـلِيطَ أَقارِبُـهْ"[1]

و "الشاهد فيه أنه قال يعصرن، فأتىٰ بالحرف الذي يكون ضميرا علامة للجمع، علىٰ حد قولهم: أكلوني البراغيث. والفاعل هو أقاربه فأتىٰ بعلامة الجمع"[2].

لما كان هذا الاستعمال اللغوي غير مقتصر علىٰ لفظ بعينه، بل يشكل قاعدة عامة في إفراد الفعل وتثنيته وجمعه، ولما جاءت أمثلته في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، ونص بعض العلماء علىٰ أنه لغة مشهورة لبعض قبائل العرب، رأىٰ سيبويه أن يكون هذا النمط الاستعمالي ضمن أعلىٰ مراتب القلّة استعمالاً، واكتفىٰ بوصفه بالقليل دون أن يلحقه بوصف آخر، أو أن يصفه بوصف يقلل من حجم استعماله، ويلاحظ علىٰ تعامل سيبويه مع هذا الاستعمال عدم نصه علىٰ اختصاصه بلفظ معين، أو ترجيح لموطن استخدام دون آخر.

ومن ذلك قول سيبويه: "وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما انت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب"[3]، يشير سيبويه هنا إلىٰ قلّة جواز نصب المفعول معه دون أن يسبقه فعل، ذلك أنّ الأصل النحوي ينصّ علىٰ أنّ "شرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام"[4]، والمقصود بتمام الكلام تمام الجملة

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠)

(٢) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (١/ ٣٣٧)

(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٠٣)

(٤) ارتشاف الضرب ، الأندلسي (٣/ ١٤٨٣)

بفعليّتها أو اسميّتها، وهو ما لم يتأت لهذا المظهر الاستعمالي الذي وصفه سيبويه بأعلىٰ مراتب القلّة.

ولعل الدافع الذي حمل سيبويه علىٰ أن يقبل هذا المظهر الاستعمالي ويصنفه ضمن أعلىٰ مراتب القلّة هو كثرة ما ورد عن العرب مصداقًا له، حيث استشهد سيبويه لذلك بقوله: "أنشد بعضهم:

فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ　　　يبرح بالذكرِ الضّابطِ"[(١)]

كما أنّ سيبويه وجد لهذا الاستعمال توجيهًا قريب المأخذ، يقول: "لم يحملوا الكلام علىٰ ما ولا كيف، ولكنهم حملوه علىٰ الفعل، علىٰ شيء لو ظهر حتىٰ يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنىٰ حين حملو الكلام علىٰ ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً، لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنىٰ الحديث"[(٢)]. وقد تبعه السيرافي في ذلك حين نصّ علىٰ أنّ الشاهد في البيت "أنه نصب السيرَ بتقدير: ما أكون"[(٣)]. كما أنّ سيبويه ذكرة أمثلة شعرية عديدة يستشهد بها لهذا المظهر الاستعمالي منها قوله: "وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البت نصبا:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي　　　منعَ الرّحالةَ أن تميلَ مميلا"[(٤)]

---

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٠٣)

(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٠٣)

(٣) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (١/ ٩٠)

(٤) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٠٥)



وعلق الأعلم الشنتمري علىٰ ذلك بقوله: "أراد أزمان قومي كان مع الجماعة، وحذف (كان لأنهم يستعملونها كثيراً في مثل هذا الموضع، ولا لبس فيه ولا تغير معنىٰ"[1].

ويرىٰ عباس حسن أنه "وردت أمثلة مسموعة – لا يصح القياس عليها لقلتها – وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد: (ما)، أو: (كيف) الاستفهاميتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل. مثل: ما أنت والبحرَ؟ كيف أنت والبردَ؟ فالبحر والبرد – وأشباههما – مفعولان معه، منصوبان بأداة الاستفهام"[2]، وذكر ابن يعيش في ذلك عن الأخفش قوله: "قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه، وهو مذهب أبي الحسن، ورأي أبي علي، وقومٌ يقصرونه علىٰ السماع، لأنه شيء وقع موقع غيره، فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب، ويوقف عنده"[3].

لهذا المظهر الاستعمالي مجموعة من المسوغات التي دعت سيبويه إلىٰ تصنيفه ضمن أكثر مراتب القلّة استعمالا، وهو وصف القليل، حيث جاء السماع عن العرب بمجموعة من الأمثلة التي تدعم هذا الاستعمال وتؤيده، كما أن سيبويه قد وجد له مخرجا تأويليا يلحقه بركب النمط المقبول استعماليا،

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (١/ ٤٨٩)

(٢) النحو الوافي، عباس حسن (٢/ ٣٠٨)

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٤٤٨)

والسليم قواعديا، حتىٰ إن بعض العلماء يجعلونه أصلاً يقيسون عليه لكثرة ما ورد به.



ومما جاء من الاستعمالات اللغوية الموسومة بأعلىٰ مراتب القلّة في كتاب سيبويه قوله: "ولا يجوز أن تقول: رُوَيْدَهُ زيداً ودوُنَهُ عمراً وأنت تريد غيرَ المخاطَب، لأنَّه ليس بفعلٍ ولا يَتصرَّف تصرُّفَه. وحدَّثنىٰ من سمعه أنّ يعضهم قال: عليه رجلاً لَيْسَنِيٰ. وهذا قليلٌ شبّهوه بالفعل"[١]، حيث يشير في هذا النص إلىٰ جواز معاملة (ليس) "وهي فعل لايتصرف"[٢]، معاملة الفعل المتصرف، من حيث اتصالها بنون الوقاية والضمير. ذلك أنّ الأصل النحوي ينصّ علىٰ أنّ نون الوقاية تُلحق "قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة، الفعل... واسم الفعل... والحرف"[٣]، وعادة ما يُتخذ اتصالها بالألفاظ دليلاً علىٰ الفعليّة فيها "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل علىٰ أنّه فعل أنّه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو (ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك)"[٤].

تشكّل عملية إلحاق نون الوقاية باللفظ مصدر قلق للاستعمال اللغوي، ففي الوقت الذي عدّها سيبويه من خصائص الفعل في الغالب، أو من خصائص ما يتصرف تصرفه؛ جاءت أمثلة عديدة علىٰ إلحاقها بما لا يتصرف كاسم

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥٠)

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٣٢٣)

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٣٩٧)

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري (١٠٧)



التفضيل، "نحو (ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك)"[1]. و "تلحق الفعل الذي لا يتصرف نحو: (هب) و (تعلم) ووهب بمعنىٰ جعل وعسىٰ"[2]. وبالفعل الناقص (كان) "وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني"[3]. وبالحرف " وتأتي مع حروف محدودة عددها ثمانية، وهي الحروف الستة الناسخة التي تنصب المبتدأ أو ترفع الخبر (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكن، ليت، لعل) وحرفان من حروف الجر هما (من، علىٰ)"[4]، بل إنّ سيبويه نفسه عاملها معاملة رافضة لاستعمالها في حال الحديث عن الاستحكام، يقول: "لم تستحكم هذه الحروف ها هنا، لا تقول كانني وليسني، ولا كانَك"[5].

قضية إلحاق نون الوقاية أوسع من أن يشترط أصل نحوي علىٰ اختصاصها بلفظ معين، أو بتركيب محدد، الأمر الذي أتاح لابن اللغة التجاوز في استعمالها، جاء في شرح المفصل "فأمّا قولهم: (عليه رجلاً لَيْسَنِي)، فهو حكاية عن بعض العرب، قال ذلك لرجلٍ ذُكر له أنه يريده بسُوءٍ، فوصل الضمير بنونِ الوقاية علىٰ ما ذكرنا من التشبيه بالأفعال الحقيقية"[6]، فالعربي صاحب القرار في

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري (١٠٧)

(٢) ارتشاف الضرب، الأندلسي (٢/ ٩٢٢)

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٥٩)

(٤) النحو المصفىٰ، محمد عيد (١٤٧)

(٥) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٥٨)

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٢٦)



الاستعمال، رأىٰ فيها جواز إلحاقها بما لم ينص النحويون علىٰ جوازه، لكثرة ما تلحق به من الأنماط اللغوية، وبالتالي قام سيبويه بوضعها ضمن أكثر مراتب القلّة دورانـًا واستعمالاً، خاصة أن ثمّة ما يمكن أن تقاس عليه وتلحق به.

ومن ذلك ما جاء في الكتاب قوله: "فأمّا ما جاء من المؤنَّث لا يقع إلَّا لمذكر وصفـًا، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفسٍ، كما قال: (لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ) والعين عين القوم وهو ربيئتهم، وكذلك جنوبٌ وشمالٌ، وحرورٌ وسمومٌ وقبولٌ ودبورٌ، إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته"[1]، "لأنَّها صفاتٌ في أكثر كلام العرب: سمعناهم يقولون: هذه ريح حرورٌ، وهذه ريحٌ شمالٌ، وهذه الريح الجنوب، وهذه ريح سمومٌ، وهذه ريحٌ جنوبٌ. سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره. قال الأعشىٰ:

لهـــا زجـــلٌ كحفيـــف الحصـــا ... د صـادَفَ باللَّيـل رِيحـًا دَبـورَا

ويجعل اسمـًا، وذلك قليل، قال الشاعر:

حَالـت وحِيـلَ بهـا وغَيَّـرَ آيَهـا ... صرفُ البِلَىٰ تَجري به الرِيّحانِ
ريحُ الجَنوبِ مع الَّشمال وتارةً ... رِهَـمُ الرَّبيـع وصـائبُ التَّهتـان

فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئـًا منها اسم رجل، وصارت بمنزلة: الصعَّود والهبوط، والحرور، والعروض"[2].

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٣٧)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٣٨)

يشير سيبويه في هذا الاقتباس إلىٰ جواز استعمال الصفة المؤنثة اسما للمذكر، وصرفها بعد أن كان تأنيثها يمنعها، و"الشاهد فيه أنه أضاف (ريحُ الجَنوب) وجعل (الجَنوب) اسماً لهذه الريح التي تجيء من يمين الكعبة"[1]، ذلك أن الأصل النحوي ينص علىٰ أنه "من جعل (الشمال)، و (الجنوب) أسماء لم يصرفها إذا سمي بشيء منها رجل، لأنك إذا سميت رجلاً مذكراً باسم مؤنث علىٰ أربعة أحرف فصاعداً لا علامة للتأنيث فيه لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة "[2].

مبحث صرف الممنوع من الصرف واسع، وليس أدل علىٰ ذلك من قول سيبويه نفسه: "وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه:

لم تَتَلَفَّعْ بفَضلِ مئزَرِها دَعــدٌ ولــم تُغــذَ دعــدُ في العُلّــبِ

فصرف ولم يصرف"[3]، وذلك في معرض حديثه عن الاسم المؤنث ساكن الوسط، وجواز صرفه ومنعه، ففي هذا القول دليل علىٰ حرية أتاحها الاستعمال اللغوي في التعامل مع الممنوع من الصرف، وإن كان محدداً بنمط لغوي خاص، إلا أن السعة الاستعمالية ظاهرة في المثال.

ويدعم ذلك رأي مشهور أورده مكي بن أبي طالب ليدلل علىٰ جواز قراءة الممنوع من الصرف مصروفا بقوله: "فأمّا من صرفه من القراء فإنها لغة لبعض

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (٢/ ٢٨٢).

(٢) الكامل، المبرد (٢/ ٩٦٢)

(٣) الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤١)



العرب. حكىٰ الكسائي أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك. وقال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف"[١]، فالاستعمال اللغوي توسع في صرف ما لا ينصرف، وجاءت قراءات من قراءات آي كتاب الله العزيز ممثلة لهذه المساحة اللغوية، لذا لم يتوان سيبويه في عدها من الاستعمالات القليلة، التي وصف بها بعض الاستعمالات التي تكون مساحات الجواز فيها كبيرة، ولا يقتصر الاختلاف الاستعمالي فيها علىٰ جزئية بعينها.

ومما يدل علىٰ المساحة اللغوية الاستعمالية الواسعة في مبحث الصرف ومنعه، تعامل سيبويه مع نمط استعمالي آخر بالطريقة نفسها، يقول: "وقد فتح قوم أمسَ في مذ لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع، شبهوها بها. قال:

لقد رأيتُ عَجَبًا مذ أمْسا عجائزاً مثلَ السّعالي خَمْسا

وهذا قليل"[٢]، ونص ابن هشام علىٰ أنّ (أمس) في هذا الشاهد عوملت معاملة الممنوع الصرف "وهي لغة بعض بني تميم"[٣]. ورأينا سيبويه يصفه بالقليل أيضـًا، مما يدعم تصورنا بأنّ مبحث الصرف ومنعه مبحث استعمالي واسع، لذا عده سيبويه في أعلىٰ مراتب القلّة استعمالاً.

---

(١) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (٢/ ٧٨٣)

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٨٤-٢٨٥)

(٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام (٥٩)



٢- الاستعمال اللغوي ليس بالكثير

المرتبة الثانية من مراتب الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه هي مرتبة ليس بالكثير، وهي مرتبة يندرج ضمنها مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي أجاز قياس سيبويه استعمالها، وأشار إلىٰ مجيئها عن العرب، وتقل في درجة دورانها عن المرتبة السابقة، ولا يتسع بابها الاستعمالي سعة المرتبة السابقة.

من ذلك "تقول: عجبت من ضربي إياك. فإن قلت: لِمَ وقد تقع الكاف ها هنا وأخواتها، تقول عجبت من ضربيكَ ومن ضربيه ومن ضربيكم؟ فالعرب قد تكلّم بهذا، وليس بالكثير"(١)، حيث نص سيبويه علىٰ إمكانية إضافة الاستعمال اللغوي المصدر إلىٰ ضميري الفاعل والمفعول المتصلين، مع إشارته إلىٰ أن الأصل فصل ضمير المفعول وذلك لأنه "لم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع إيا موقعها كما استحكمت في الفعل"(٢).

يبدو لي أن حكم ليس بالكثير علىٰ هذا الاستعمال حكم قياسي، أي إن القياس أجازه علىٰ الرغم من كون المساحة الاستعمالية التي يشغلها محدودة، فالناظر في تعليق العلماء علىٰ هذا الاستعمال يميل إلىٰ أن التعامل معه انطلق من القياس أولا؛ يقول ابن يعيش: "(عجبتُ من ضَرْبي إيّاك) هو الوجهُ والقياسُ. وقولُك: (عجبتُ من ضَرْبِيك) جائزٌ حسنٌ علىٰ التشبيه بالفعل، نحو:

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٥٧)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٥٨)



(ضربتُك)، فالياء في (ضَرْبِيك) بمنزلةِ التاء في (ضربتُكَ)"[١]، وإلىٰ مثل ذلك ذهب السيرافي بقوله: "من يقول: (ضربيك) فإنه يحمله علىٰ (ضربتك) حين اتصل به ضمير الفاعل والمفعول، و (ضربيك) مصدره، والياء فيه كالتاء في المعنىٰ"[٢]، ويشير إلىٰ أنه "جائز حسن"[٣]. وينص الرماني علىٰ أنه "يجوز: عجبت من ضربيك؛ لأن المصدر في أوسط المراتب من العمل"[٤]، أي إن حق العمل في الدرجة الاولىٰ للفعل، وللمصدر في الدرجة الثانية، وللفارسي رأي آخر حين فسر كلام سيبويه، يؤكد قضية قلة دوران هذا الاستعمال اللغوي، يقول: "قد تكلم العرب بضَرْبِيكَ وما أشبهه، إلا أنه لما كان قليلاً لم يكن كالموضع الذي يقع المتصل، فيمتنع لقلة وقوعه، فيمتنع المنفصل من الوقوع فيه"[٥].

لما حار هذا النمط الاستعمالي بين القياس والاستعمال المحدود، ولم تتوفر أمثلة استعمالية كثيرة صحيحة له، صنفه سيبويه ضمن الاستعمالات اللغوية التي ليست بالكثير، أي في مرتبة تقل عن مرتبة القليل.

ومن ذلك أيضا قول سيبويه: "فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهُوها وأعطاهاهُ، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أن

(١) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٢١)

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١١٨)

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١١٧)

(٤) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال في القسم، الرماني (٦٠١)

(٥) التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (٢/ ٨٠)

كلاهما غائب. وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه. علىٰ أنه قد قال الشاعر:



وقد جعلتُ نفسي تطيبُ لضَغْمةٍ   لضِغمِهماها يَقرعُ العظمَ نابُها

... وتقول: حسبتُك إياه، وحسبتني إياه، لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم"[1].

يشير سيبويه في هذا النص إلىٰ جواز إضمار مفعولي الفعل اللذين تعدىٰ إليهما الفعل المتعدي إلىٰ مفعولين، واتصالهما به في حال كونهما غائبين، ذلك أنّ الأصل النحوي ينصّ علىٰ أنّه إذا "كان الضميران مفعولَيْن، لزم اتّصالُ ضمير المفعول الأوّلِ بالفعل؛ لأنّه يَليه... فإذا جئتَ بعد اتّصالِ ضمير المفعول الأوّلِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ، جاز اتّصالُه وانفصالُه، نحو: (الدرهمُ أعطيتُكَهُ، وأعطيتُك إيّاه)، فاتّصالُه لقوّة الفعل، وأنّه الأصلُ في اتّصالِ المنصوب"[2]، ويضيف ابن يعيش في التسويغ لذلك بقوله: "ولما كان المتّصلُ أخصَر من المنفصل، ومعناه كمعنىٰ المنفصل، اختاروه علىٰ المنفصل"[3].

ومسألة إضمار مفعولي الفعل المتعدي واتصالهما به مبحث واسع من مباحث التحليل النحوي، وللعلماء مواقف متباينة حولها، يصور ذلك قول الأندلسي: "جاز في الثاني الاتصال والانفصال نحو: الدرهم أعطيتني إياه،

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٦٥)

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش(٢/ ٣٢١)

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش(٢/ ٣٢١)



وأعطيتنيه، والدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتكه ولم يذكر سيبويه في هذا إلا الاتصال، وحكىٰ غيره الانفصال، فقال السيرافي: لا يجيز سيبويه فيه الانفصال، وقال الأستاذ أبو علي: الانفصال أفصح، وتأول كلام سيبويه، ... والثاني: مذهب طائفة من القدماء، وتبعهم المبرد: جواز الاتصال والانفصال، والانفصال أحسن. والثالث مذهب الفراء: وجوب الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنىٰ أو ضمير ذكور فيجوزان، والانفصال أحسن نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك،... والرابع مذهب الكسائي: وهو كمذهب الفراء، إلا أنه يجيز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنث نحو: الدراهم أعطيتهنكن، والذي ورد به السماع مذهب سيبويه"[(1)].

وردت أمثلة عديدة لاتصال الفعل بمفعوليه في نصوص صحيحة كقوله تعالىٰ: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة١٣٧]، و﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ [محمد ٣٧]، و ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود ٢٨]. لكن إشكالية الاستعمال اللغوي الذي ناقشه سيبويه هنا، ووصفه بهذا الوصف، تتأتىٰ من محدودية المساحة اللغوية التي يدور فيها، ذلك أنّ هذا النمط يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، والمفعولان ضميرا غائبين، ليس فيهما مخاطب، فانتقلت إلىٰ إشكالية أصل نحوي، دارت حول المفاضلة بين الوصل والفصل ابتداء، ثم بوضع شروط تحدد آلية الوصل وتضبطه، مستعينة بما يتيحه القياس من أدوات، وقد نص سيبويه علىٰ ذلك حين قال: "أما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني،

(١) ارتشاف الضرب، الأندلسي (٢/ ٩٣٤-٩٣٥)

فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلّمَ به كان هيناً"[(١)].



هذا ما حمل سيبويه علىٰ معاملة هذا المظهر الاستعمالي معاملة ليس بالكثير، فمدار النقاش هو الفعل المتعدي إلىٰ مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وهذان المفعولان ضميرا غائبين متصلين، فتكون الحالة خاصة، ومساحتها الاستعمالية محدودة، كما أن هنالك مزلقة في التعامل مع هذا المظهر الاستعمالي في حال التعميم، فثمة أفعال تدخل علىٰ المبتدأ والخبر فتنصب مفعولين، ولها حكمها، كما أن هنالك أفعال ناقصة يتصل معمولاها بها، فكان لابد من هذا التعامل الحذر ومناقشته منفردا، وإدراجه ضمن مرتبة ليس بالكثير.

ولسيبويه إشارة دقيقة في ذلك حين نص علىٰ أن "حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم"[(٢)]، فمساحة الاستعمال اللغوي بوصل المعمولين في الأفعال الداخلة علىٰ الجملة الاسمية، أوسع من المساحة اللغوية فيما سواها، لذا وصفها بالقليل الذي يفوق في سعته سعة ليس بكثير، علىٰ الرغم من مناقشتهما في الموضع نفسه، فاستخدم المصطلحين لملمح حاضر في تصوره.

ومن ذلك قول سيبويه: "وقد جاء في فَعِلَ وليس في كثرة ذلك، قال، وهو عمرو بن أحمر:

---

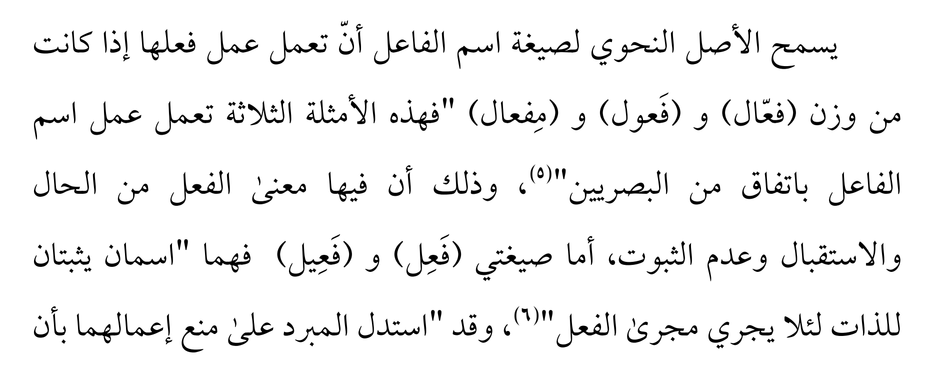
(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٦٤)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٦٥)

أو مِسحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سمحَجٍ   بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُـومُ"[1]



يجيز قياس سيبويه في هذا النص إعمال صيغة المبالغة (فَعِل) عمل اسم الفاعل، يقول: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان علىٰ بناء فاعل، لأنه يريد ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة"[2]، ولا خلاف بين النحويين علىٰ جواز إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل إلا في صيغتين، هما (فَعِل)، و(فعيل) "فمذهب سيبويه إعمالها، ومذهب المبرد أنه لا يجوز ذلك"[3]، و "خالف النحويين سيبويه في تعدي فَعِيل وفَعِل وجريهما مجرىٰ الأفعال"[4].



يسمح الأصل النحوي لصيغة اسم الفاعل أنّ تعمل عمل فعلها إذا كانت من وزن (فعّال) و (فَعول) و (مِفعال) "فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين"[5]، وذلك أن فيها معنىٰ الفعل من الحال والاستقبال وعدم الثبوت، أما صيغتي (فَعِل) و (فَعِيل) فهما "اسمان يثبتان للذات لئلا يجري مجرىٰ الفعل"[6]، وقد "استدل المبرد علىٰ منع إعمالهما بأن

---

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ١١٢)

(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ١١١)

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢/ ١٨)

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (١/ ٣٤٦)، و شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٩١)

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢/ ١٧)

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (١/ ٣٤٦)

(فعيلاً) اسم فاعل من (فَعُل)، و (فَعُل) لا يتعدىٰ، فكذلك ما اشتق منه. وكذلك (فَعِلٌ) اسم فاعل من فَعَلَ الذي لا يتعدىٰ فهو إذن كفعله لا يتعدىٰ"[1].



لما كانت هذه الإشكالية القياسية، فيما يتعلق بصيغة المبالغة من وزن (فَعِل)، وحملها علىٰ معنىٰ الثبوت تارة، بما يخالف أصل الوضع لصيغ الفاعل والمبالغة فيه. والنظر في الفعل الذي اشتقت منه تارة أخرىٰ، بما يمنع صياغة اسم الفاعل منها أصلا. اضطر سيبويه إلىٰ أن يصنف هذا الاستعمال ضمن مرتبة ليس بالكثير، تلك المرتبة التي غالبا ما تدور حول مسائلها إشكالية قياسية، وتدور مسائلها في مساحة استعمالية ضيقة، لا ترقىٰ إلىٰ المساحة الاستعمالية الموسومة بسمة القليل، لكن صح استعمال عربي يمثلها، فلم يجد سيبويه بداً من الاعتداد بها ولكن علىٰ حذر، وليس أدل علىٰ ذلك من قول ابن عصفور: "وإعمالها عند سيبويه ومن أخذ بمذهبه قليل. وهو في (فَعِل) أقل منه في (فعيل) بكثير"[2].

٣- استعمال لغوي لا يكاد يعرف

المرتبة الثالثة من مراتب الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه هي مرتبة لايكاد يعرف، وهي أدنىٰ مراتب الاستعمال اللغوي القليل، يتضح ذلك من خلال استعمال سيبويه لمصطلح (لا يكاد) في أثناء ممارسته التحليلية لبعض الأنماط اللغوية، يقول: "وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢/ ١٨)
(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢/ ٢٠)



شعر"[١]، حيث أنكر سيبويه هنا وجود مثال لما يناقشه في كلام العرب، ويقترب من عدم الوجود في أشعارهم. ويشير في استعمال آخر إلىٰ اقتراب العربي من عدم استعمال المثال، بقوله: "وذلك أنه لا يكاد عربي يقول"[٢]، أي إنه استعمال يقترب في وجوده إلىٰ مرتبة العدم، وكأنه ليس موجوداً، وهذا ما سيتضح في الأمثلة التي وصفها سيبويه بهذا الوصف، وغالبا ما يوصف بهذه السمة من الاستعمالات ما يمثل استعماله إشكالية قياسية كبيرة، كأن يعتد باستعماله قياساً علىٰ الشاذ أو غير المستحكم أو مما كان في مرتبة متأخرة من مراتب القياس.

من ذلك قول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل كما، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد. قال حُمَيْدٌ الأرْقَطُ:

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ ... ولَيسَ كل النوىٰ يلقي المساكين

وقال هشام أخو ذىٰ الرمة:

هي الشفاء لدائىٰ لو ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداءِ مَبْذولُ

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب"[٣]. يرىٰ سيبويه في هذا الاقتباس جواز حمل (ليس) علىٰ (ما) التميمية في العمل، وما يتبعه من حرفيتها وإهمالها وجواز دخولها علىٰ الفعل، ومن جواز تقدم خبرها علىٰ اسمها.

---

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٧٢)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٠)

(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ١٤٧)

يمثل هذا الاقتباس إشكالية متراكبة، تأتت من قيام سيبويه بداية بإلحاق استعمال لغوي بآخر مضطرب في الاستعمال اللغوي، "يعني أن بعضهم يجعل (ليس) محمولة علىٰ (ما) فيلغي عملها، ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب، إلا من كانت من لغته في (ما) إلغاؤها، فتحمل (ليس) علىٰ (ما)، وتجعلها حرفا لا تعمل في اللفظ شيئا، كما لم تعمل (ما)، وليس علىٰ هذه اللغة دليل قاطع، ولا حجّة تقطع العذر"[1]، والحق أن سيبويه أراد ذلك وقصده واستمر في الكشف عن الشبه بينهما حين قال بعد هذا الكلام: "قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ:

فأَصْبَحُوا والنَّوىٰ عالي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كل النوىٰ يلقي المساكين

وقال هشام أخو ذىٰ الرمة:

هي الشفاء لدائىٰ لو ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداءِ مَبْذولُ"[2]

حيث أهملت فنصب (كلّ) بيلقي، وجعل (ليس) بمعنىٰ (ما)، كأنه قال: ما يلقي"[3]، والآخر "علىٰ قولك: ما منها شفاء الداء مبذول"[4]. ويدرك سيبويه أن تقدم خبر (ما) علىٰ اسمها وإن كانت عاملة مما (لايكاد يعرف)، يقول: "وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٥)

(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ١٤٧)

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٦)

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٦)

وهذا لا يَكاد يُعْرَف"[١]. ويؤكد السيرافي ذلك بقوله: "يعني: أن نصب (مثلهم بشر)، علىٰ تقديم الخبر لا يعرف"[٢]، فكيف قاسه في تخريج تقديم خبر ليس علىٰ اسمها.



يلخص موقف العلماء من هذا الاضطراب قول ابن جني: "اللغة التميمية في (ما) هي أقوىٰ قياسًا وإن كانت الحجازية أسير استعمالا. وإنما كانت التميمية أقوىٰ قياسًا من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها علىٰ الكلام مباشرة... الفعل والمبتدأ كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله علىٰ ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترىٰ أن القرآن بها نزل. وأيضًا، فمتىٰ رابك في الحجازية ريب من تقديم خبراً أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلىٰ التميمية فكأنك من الحجازية علىٰ حرد"[٣].

أي إن سيبويه فزع مضطرا إلىٰ حمل (ليس) علىٰ (ما) التميمية التي يهمل استعمالها، لما واجهه استعمال لغوي يحتاج تخريجا وتوجيها، ذلك أن الأكثر إعمالها وعدم إهمالها، وبه جاءت النصوص الفصيحة، وبما أن (ليس) فعل بدليل "اتصال الضمير الذي لا يكون إلّا في الأفعال بها"[٤]، ألحقها سيبويه بما يقل في مرتبته الاستحكامية أي الحرف، وهذا الحرف محط نظر أصلا، يميل أكثر العلماء إلىٰ عمله من إهماله، لذا صفه سيبويه ب (لايكاد يعرف).

---

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٥٧)

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (١/ ٣٣٠)

(٣) الخصائص، ابن جني (١/ ١٢٥)

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٣٦٦)

ومن ذلك قول سيبويه: "وهذا لا يَكاد يُعْرَف، كما أنّ (لاتَ حينُ مَناصٍ) كذلك"[1]، يرىٰ سيبويه في هذا الاقتباس جواز عمل (لات) عمل (ليس)، برفع لفظ الحين اسما لها، وإضمار خبر فيها؛ يقول: "وزعموا أنّ بعضهم قرأ: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ ﴾ [ص٣] وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:



من فرّ عن نيرانِها ... فأنا ابن قيس لا براحُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع"[2].

أي إنّه يقيس إعمال (لات) عمل (ليس) بما جاء في البيت من إعمال ل (لا) عمل (ليس)، ذلك أن " الشاهد فيه رفع براحُ بعد لا"[3].

تبرز الإشكالية التي دعت سيبويه إلىٰ النص علىٰ أن رفع الاسم بعد (لات) وحملها علىٰ (ليس) في العمل ضمن الذي لايكاد يعرف من جوانب عدة؛ أولها الاختلاف في حقيقة عملها، حيث يرىٰ بعضهم أنها "لاتعمل شيئا... والثاني أنها تعمل عمل (إن)... والثالث أنها تعمل عمل (ليس)"[4]. والأمر الثاني من كون اشتراط النحويين لعملها ألا تعمل "إلا في الأحيان خاصة سواء رفعت أم

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٥٧)

(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ٥٦)

(٣) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (٢/ ٢٧)

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٢٨٢)

نصبت... وقد قرئ ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ ﴾[ص٣] بالرفع. والنصب أكثر"[١].

والثالث ألا يذكر بعدها "إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع"[٢].



ويلخص ابن يعيش دوافع هذه الإشكالية بقوله: "ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة سواء نصبت، أو رفعت. والعلة في ذلك أنها في المرتبة الثالثة، فـ (ليس) أقوىٰ، لأنها الأصل، ثم (ما)، ثم (لات)"[٣]. فلا يجيز القياس النحوي إلا التعامل معها حسب المسموع الكثير، الذي جاء بمنصوب بعدها، إذ لا تملك القوة في العمل كعمل (ليس)، بل ولا تصل في مرتبة العمل لمرتبة (لا). وما دعا إلىٰ هذه الإشكالية برمتها مجيء قراءة صحية من قراءات آي كتاب الله العزيز برفع الاسم بعدها، ونصب الخبر: "وعن عيسىٰ: ولات حين، بالرفع، مناص: بالفتح"[٤].

لم يجد سيبويه بداً من وصف هذا الاستعمال بقوله: لا يكاد يعرف، فالقياس أبعد ما يكون من قبوله، ذلك أن (لات) في مرتبة المشبهات بليس الثالثة في العمل. كما أن الاستعمال الصحيح الذي جاء ممثلا لهذا التوجيه يكاد يكون محدوداً، إن لم يكن مقتصراً علىٰ القراءة التي احتج سيبويه بها وحدها. وبذا

(١) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ١٢٢)

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٢٨٢)

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ١٢٢)

(٤) البحر المحيط، الأندلسي (٩/ ١٣٧)





يكون مصطلح (لا يكاد يعرف) مختصاً بالاستعمال ذي المساحة الضيقة، ومما يبعُد مأخذه القياسي، حتىٰ إن أبا حيان أشار إلىٰ استبعاد مجيء القراءة بهذا الشكل أصلاً، يقول: "قال صاحب اللوامح: فإن صح ذلك، فلعله بنىٰ حين علىٰ الضم، فيكون في الكلام تقديم وتأخير، وأجراه مجرىٰ قبل وبعد في الغاية، وبنىٰ مناص علىٰ الفتح مع لات، علىٰ تقدير لات مناص حين"[١]. وثمة أمر آخر هو أن عيسىٰ بن عمر راوي القراءة نحوي، ومن شيوخ سيبويه، وروىٰ عنه في كتابه كثيرا.

ومن الاستعمالات اللغوية التي وصفها سيبويه بهذا الوصف الذي لايكاد يعرف قوله: "ولو قلت مره يحفرُها علىٰ الابتداء كان جيداً. وقد جاء رفعه علىٰ شيء هو قليل في الكلام، علىٰ مره أن يحفرَها، فإذا لم يذكروا أن، جعلوا المعنىٰ بمنزلته في عسينا نفعلُ. وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به"[٢]. فيجيز سيبويه في هذا الاقتباس رفع الفعل الواقع جواباً للفعل المجزوم بتقدير حذف الحرف الناصب قبله، ويرىٰ أنّه من القليل الذي لايكادون يتكلمون به. أما رفعه علىٰ الابتداء فيراه جيدا، "تقول: مره يحفرْها بالجزم علىٰ الجواب ويجوز الرفع علىٰ ثلاثة أوجه: مره يحفرُها علىٰ الحال وعلىٰ الاستئناف ويجوز علىٰ: مره أن يحفرها"[٣].

(١) البحر المحيط، الأندلسي (٩/ ١٣٧)

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٩٩)

(٣) شرح كتاب سيبويه، الرماني، من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال، (١٠٤١)

تمثل قضية رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا للمجزوم إشكالة تقديرية عند النحويين، "وَتقول: مُرهُ يحفرُها، ومرهُ يحفُرْها. فالرفع علىٰ ثَلَاثَة أوجه، والجزم علىٰ وَجه وَاحِد وَهُوَ أَجود من الرّفْع؛ لِأَنَّهُ علىٰ الْجَواب كَأَنَّهُ إِن أَمرته حفرهَا. وَأما الرّفْع فأحد وجوهه أَن يكون (يحفرها) علىٰ قَوْلك: فَإِنَّهُ مِمَّن يحفرُها، كَمَا كَانَ لَا تدنُ من الْأسد يَأْكُلك. وَيكون علىٰ الْحَال كَأَنَّهُ قَالَ مره فِي حَال حفره. فَلَو كَانَ اسْما لَكَانَ مرهُ حافرا لَهَا. وَيكون علىٰ شَيْء هُوَ قَلِيل فِي الْكَلَام، وَذَلِكَ أَن تُرِيدُ: مره أَن يحفرها فتحذف أَن وترفع الْفِعْل لِأَن عَامله لَا يضمر"[1]، وقد قاسه سيبويه علىٰ قول الشاعر :

"ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوَغىٰ وأن أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مُخْلدي"[2]

و "الشاهد فيه أنه حذف (أنْ) من قوله (أن أحضرُ الوَغىٰ)"[3]، وحذف أنّ في هذا المثال"شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم مره يحفرَها بنصب يحفر أي مره أن يحفرها، ومنه... ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغىٰ"[4]، ذلك أنّ إضمار (أن) قبل الفعل المضارع علىٰ ثلاث حالات؛ فتنصبه مضمرة جوازاً ووجوبًا وسماعًا، فتضمر جوازا بعد لام التعليل الحقيقي والمجازي، وبعد أحد هذه الحروف العاطفة (الواو، الفاء، ثم، أو). وتحذف وجوبا بعد لام الجحد المسبوقة بكون منفي، وبعد فاء السببية، وبعد واو المعية، وبعد أو التي بمعنىٰ (إلىٰ)، وبعد

(١) المقتضب، المبرد (٢/ ٨٢)

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٩٩)

(٣) السيرافي، شرح أبيات سيبويه (٢/ ٦١)

(٤) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ابن عقيل (٤/ ٢٤)



حتىٰ[١]. وتضمر سماعـًا حيث "وردت عن العرب جمل رويت أَفعالها منصوبة في غير ما تقدم، فتحفظ هذه الجمل كما رويت ولا يقاس عليها، فمما ورد: (تسمع بالمعيديّ خير من أَن تراه)، (خذ اللص قبل يأْخذَك)، (مرْهُ يحفرَها). والأَصل وضع (أَن) فتقول: أَن تسمع، قبل أن يأْخذك. مره أَن يحفرها"[٢].

أي إن سيبويه قاس رفع الفعل المضارع في هذا المثال، علىٰ نمط استعمالي وصف بالشذوذ لقلته، لذا اضطر إلىٰ أن يصنفه مما لايكاد يكون في الكلام، وذلك إمعانا في الإشارة إلىٰ قلته، خاصة أنه بعد تقدير إضمار (أن)، رفع الفعل، وهو قياس متراكب علىٰ الشاذ. وقد نص ابن يعيش علىٰ أن سيبويه في هذا التوجيه أخذ أبعد الوجوه في القياس، إذ يقول: "أقلها، وذلك أن تريد: (مره أن يحفرَها)، فتحذف (أن)، وترفع الفعل، لأن عامله لا يضمر"[٣].

---

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني (٧٥-٨٠)

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني (٨٠)

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٢٨٠)

ثانيا: مسائل القلّة في كتاب سيبويه



ثمة موضوعات لايستطيع الباحث في الاستعمال اللغوي القليل عند سيبويه تجاوزها، وتخدم البحث من حيث بناء تصور كلي حول الماهية التي ينظر منها سيبويه إلىٰ الاستعمال اللغوي القليل، وتكشف طريقة معاملته له من خلال بعض الأمور المتعلقة به، وهذه المسائل هي:

١- القلّة والحكم النوعي

أتناول هنا مجموعة من الاستعمالات التي وصفها سيبويه بالقلّة، وأشار بعدها إلىٰ سمة أخرىٰ تضاف إلىٰ القلّة فيها، كالقبح والخبث. ويبدو لي أن سيبويه يعامل القبيح والخبيث معاملة واحدة، ويستخدمهما كمترادفتين للدلالة علىٰ شيء واحد، يقول في بعض الاستعمالات: "وهذا قبيح. لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخبث إذ جرىٰ غير المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله"[(١)]، ويرىٰ جزاء مصاروة أن مصطلح القبح عند سيبويه يشير إلىٰ "الاستعمال اللغوي المخالف لفظا لما عرف عن العرب سواء أأثر ذلك علىٰ المعنىٰ أم لم يؤثر"[(٢)].

من الاستعمالات اللغوية التي تندرج ضمن هذا المعطىٰ ما جاء في الكتاب قوله: "وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيدٍ، وأما العبدَ

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٨٩)

(٢) الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، جزاء مصاروة (١١٥)

فذو عبدٍ. يجرونه مجرىٰ المصدر سواءً. وهو قليل خبيث"(1). أشار سيبويه في هذا الاقتباس إلىٰ القلّة والخبث في نصب الاسم غير المصدر علىٰ أنه مفعول لأجله، ذلك أن الاسم المنصوب بعد أمّا يحمل علىٰ "مفعول مُطلق مَعْمُول لما بعد الْفَاء، أَو مفعول لأَجله إِن كَانَ مُعرفا، وَحَال إِن كَان مُنْكرا"(2). وشرط انتصابه علىٰ أنه مفعول له أن يكون مصدراً قلبيًا متحداً مع زمان الفعل، ويقل نصبه إذا عرف ب (أل)(3). وقد فقد شرطي انتصابه من المصدرية، والتجرد من (أل) التعريف.

ويرىٰ سيبويه أن الخبث في إجازة استعمالها ناتجة عن قياسها باستعمال لفظ المصدر (الجماء) المعرف بالألف واللام حملا علىٰ الحال؛ يقول: "وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر"(4). وانتصاب (الجماء) علىٰ الحال محط اضطراب، فالحال "إذا كانت اسمًا غير مصدر لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا (الجمّاء الغفير) في موضع المصدر كالعراك"(5).

أي أن ما قيس عليه ابتداء احتاج إلىٰ ما يقاس عليه، وهي كلمة (العراك) من قولهم: (أرسلتها العراك)؛ وقد نص سيبويه علىٰ ذلك بقوله: "فهذا يَنتصب

(1) الكتاب، سيبويه (1/ 389)

(2) مغني اللبيب، ابن هشام (1/ 70)

(3) جامع الدروس العربية، مصطفىٰ الغلاييني (3/ 44-46)

(4) الكتاب، سيبويه (1/ 389)

(5) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (2/ 262)



كانتصاب العِراك"[1]، وهي محط نظر أيضا، ذلك أن لفظة (العراك) موضوعة موضع الحال، وليست حالا، "وقد جاء بعض هذه المصادر يغني عن ذكر الحال بالألف واللام نحو: أرسلها العراكَ والعراك لا يجوز أن يكون حالا ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي علىٰ تأويل: أرسلها تعترك العراكَ فـ (تعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراكَ ودل علىٰ (تعترك) فأغنىٰ"[2]، أي إن المقيس عليه وصل إلىٰ لمرحلة الثالثة في بعد المأخذ، فالعبيد قيست علىٰ الجماء، والجماء قيست علىٰ العراك، والعراك قيست علىٰ قيامها مقام الفعل العامل فيها، وفي الحالات كلها لم نصل بعد إلىٰ الأصل النحوي الخاص بالحال، ذلك أن هذه الاستعمالات جميعها تجاوزية لم تمثل القاعدة بصراحتها ووضوحها.

ولم يقتصر الأمر علىٰ ذلك، بل تجاوزه في أن ما قيست عليه تطلّب توجيها وتأويلا، لعله يقترب من الأصل الذي ألحق به، منها أن "(العراك)، و(الجماء): أحوال؛ وهي معرفة لفظًا، لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير:... وأرسلها معتركة، وجاؤوا جميعا""[3]. ومنها قوله: "وَاعْلَم أَن من المصادر مَا يدل علىٰ الْحَال وَإِن كَانَ معرفَة وَلَيْسَ بِحَال، وَلَكِن دلّ علىٰ مَوْضِعه، وَصلح للموافقة، فنصب، لِأَنَّهُ فِىٰ مَوضِع مَا لَا يكون إِلَّا نصبا وَذَلِكَ قَوْلك: أرسلها العراك وَفعل ذَلِك جهده

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٧٥)

(٢) االأصول في النحو، ابن السراج (١/ ١٦٤)

(٣) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، الأشموني (٢/ ٨)





وطاقته، لِأَنَّهُ فِىٰ مَوضِعِ: فعله مُجْتَهداً، وأرسلها معتركة؛ لِأَن الْمَعْنىٰ: أرسلها وهىٰ تعترك، وَلَيْسَ الْمَعْنىٰ أرسلها؛ لتعترك"[1]. كما أنّ المثال الذي يناقشه سيبويه أُوّل بما يسوغ استعماله علىٰ المفعول له؛ "فذهب الزجاج إلىٰ أنّه علىٰ حذف مضافا كأنك قلت: أما ملك العبيد فذو عبيدا ويكون مفعولا من أجله ويعمل فيه مضمر يفسره ذو عبيدا كأنك قلت: مهما تصف ملك العبيد فهو ذو عبيد. أو تعمل فيه أمّا علىٰ مذهب من رأىٰ ذلك"[2].

إنّ سبب وصف سيبويه لهذا الاستعمال اللغوي بالقلّة والخبث أنه قليل جداً، وأن ما قيس عليه من استعمالات خالفت في لفظها المعروفَ عن العرب، والمقعد له عند علمائها، بل قد وصف بالشذوذ "فنصب العراك وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا إذا زاحم، وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة، وذلك شاذ"[3]، فالاستعمال اللغوي الذي أجاز فيه سيبويه نصب الاسم علىٰ المفعول لأجله من غير المصدر قليل، وجاء استعماله قياسًا علىٰ ما خالف نظام اللغة في معاملة نمط آخر من المصادر العاملة، وليس أدل علىٰ ذلك من قول سيبويه: "شبهوه بما هو في الرداءة مثله"[4]. فيكون القليل الخبيث نمط استعمالي قليل قيس في استعماله علىٰ أنماط لغوية مخالفة لأنظمة اللغة وقواعدها، وتأولها النحويون كثيرا، وقد تكون شاذة.

---

(1) المقتضب، المبرد (٣/ ٢٣٧).

(2) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، الأندلسي (٩/ ٥٨)

(3) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٢٥٩)

(4) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٨٩)



ومن ذلك قول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئا. (وهذه قليلة)، ومن تكلم بهذا فقياسه اضربْ أيُّهم قائلٌ لك شيئا"[(١)]. يرىٰ سيبويه في هذا الاقتباس قلة حذف صدر صلة الموصول، وأشار في موضع سابق علىٰ هذا إلىٰ قبح ذلك، يقول: "ولو قلت: اضرب أيُّهم عاقلٌ رفعت، لأن الذي عاقلٌ قبيحة"[(٢)].

ينص الأصل النحوي علىٰ أنه "لا يُحذف هذا الراجع إلَّا بمجموع ثلاث شرائط: أحدُها: أن يكون ضميرًا منصوبًا، ...وأن يكون الراجعُ متصلًا، ... وأن يكون علىٰ حذفه دليلٌ، ...وقد حذفوا العائد علىٰ الموصول، إذا كان مبتدأ، نحوَ قولك: (جاءني الذي ضاربٌ زيدًا)، والمراد: الذي هو ضارب، ...وحذفُ الضمير من هذا ضعيف جدًّا؛ لأن العائد هنا شَطْرُ الجملة، وليس فضلة"[(٣)]. وثمة موقفان لابن يعيش يشيران إلىٰ ما يؤكد قضية القلّة والقبح في هذا الاستعمال، يقول في معرض حديثه حول قضية الحذف: "لم يقبُح قُبْحَ (مَا أَنَا بَالَّذِي قَائِلٌ لَكَ) ولا هو في قِلّته"[(٤)]، والأمر الآخر استقباحه لقضية الحذف كلية يقول: "اعلم أنهم قد حذفوا الرَّواجع من الصلة، وكثُر ذلك عندهم، حتىٰ صار قياسًا. وليس حذفُها دون إثباتها في الحُسْن"[(٥)].

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٤)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٣)

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٩١-٣٩٢)

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٢٣٢)

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٩١)



الدافع إلىٰ وصف سيبويه لهذا الاستعمال اللغوي بالقلّة مجيء حذف صدر الصلة عموما في نماذج استعمالية صحيحة، فيجوز "أن يُحذَفَ الضميرُ العائد إلىٰ الموصول، إن لم يقع بحذفه التباسٌ كقوله تعالىٰ ﴿ ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ﴿١١﴾ ﴾ [المدثر١١]، أي خلقتهُ، وقوله ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾ [طه٧٢]، أي قاضيه، وقولهم: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً) أي بالذي هو قائلٌ"[١]. أمّا القبح فمتأتٍ من رفض سيبويه لهذا الحذف ما لم يكن في الاستعمال إطالة، يقول: "قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولىٰ؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا، وكأن طوله عوضٌ من ترك هو. وقل من يتكلم بذلك"[٢]. ويصر علىٰ أن إظهار الضمير في هذا الاستعمال حسن، أما حذفه فقبيح يقول: "ألا ترىٰ أنك لو قلت: هذا الذي هو عاقلٌ، كان حسنا"[٣].

أي إن القبح في نظر سيبويه متأت من عدم إظهار الضمير في صدر الصلة الاسمية، وأن الحذف فيها قيس علىٰ الحذف في صلة (أي)، "فقياسه قولهم: اضرب أيُّهم قائلٌ لك شيئا"[٤]، وقد وصفه سيبويه بالضعف بقوله: "جاز إسقاط

---

(١) جامع الدروس العربية، مصطفىٰ الغلاييني (١/ ١٣٩)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٤)

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٤)

(٤) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٤)

هو في أيهم كما كان: لا عليك، تخفيفا، ولم يجز في أخواته إلا قليلا ضعيفا"[١]، والحذف في صلة (أي) المرفوعة محمول علىٰ "علىٰ الحكايةِ في مذهبِ الخليل ولا يجوزُ علىٰ تعليقِ الفعلِ في مذهب يونُسَ؛ لأنَّه إنما شذَّ مع الحذفِ"[٢]، و"زعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع في اضربْ أيهم أفضل علىٰ أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضلُ"[٣]. فحذف صدر الصلة في الاستعمال الذي يناقشه سيبويه قيس علىٰ استعمال وقع الحذف فيه علىٰ الحكاية، وفي ذلك دلالة علىٰ ضعف عملية القياس برمتها، ذلك أن "بَاب الْحِكَايَة طريقٌ مهيع يتَقَبَّل فِيهِ كل تَأَول وَمَا أشبهه إِلَّا بالمنام أَو حَدِيث الْبَحْر الَّذِي انطوت النُّفُوس علىٰ تقبل مَا يعرض فِيهِ وَترك التناكر لشَيْء يرد عَنهُ"[٤].

أضاف سيبويه سمة القبح لهذا الاستعمال اللغوي علىٰ قلته لأنه قيس علىٰ استعمال آخر مضطرب، رأىٰ سيبويه فيه ضعفا، واضطر النحويون في تأويله وتخريجه إلىٰ الحمل علىٰ الحكاية، والحكاية كما ذكر البغدادي عن أبي علي الفارسي ملجأ يفر المؤول إليه إذا ما عرض له استعمال عصي علىٰ التوجيه والتقدير، وقد أدرك علماء العربية هذه الإشكالية القياسية حين رأوا أن الاستطالة في الجملة مسوغ من مسوغات التقدير فيها، ودافع إلىٰ الخروج علىٰ الأصل اللغوي "ولا يَحسنُ علىٰ هذا: ما أنا بالذي مُنطلقٌ؛ لأنَّ الكلامَ إذا طال فهو

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٠)

(٢) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال، الرماني (٧٢٠)

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٩٩)

(٤) خزانة الأدب، البغدادي (٦/ ١٥١)



أحملُ للحذفِ؛ لأنه أحقُّ بالتخفيفِ مع البيانِ الذي يتضمنُه بِطُولِه"[١]، وهو ما تحقق في قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئا)، مدار نقاشنا. ويرىٰ الأنباري في العموم أن "حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو (الذي أخوك زيد) أي: الذي هو أخوك، وإنما يجوز ذلك جوازًا ضعيفًا إذا طال الكلام؛ كقولهم: (الذي راغب فيك زيد، وما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا)، وما أشبه ذلك، علىٰ أن من النحويين من يجعل الحذف في هذا النحو أيضًا شاذا لا يقاس عليه، وإذا كان شاذًّا لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولىٰ"[٢].



٢- الشعر والقلّة

لايستطيع الباحث في قضايا القلّة الاستعمالية في كتاب سيبويه تجاوز لغة الشعر ومساحات الجواز الاستعمالي فيها، ذلك أن للشعر ولغته خصوصية، فهو "الأنسب بمذاق العرب والتوسع عليهم بفن القريض. فإنهم محتاجون إليه في الغناء بمكارم أخلاقهم، وطيب أعراقهم. وذكر أيامهم الصالحة، وأوطانهم النازحة. وفرسانهم الأتجاد، وسمحائهم الأجواد. لتهتز انفسهم إلىٰ الكرم. ويدلوا أبناءهم علىٰ حسن الشيم. مع كونه ديوان مآثرهم، وسجل مفاخرهم. فلذلك اختص الشعر بخصائص تمييزاً له من بين أنواع الكلام. وتسهيلاً لسلوك جادة النظام"[٣]. والناظر في مواطن القلّة الاستعمالية التي أشار سيبويه فيها إلىٰ

(١) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال، الرماني (٧٢١)

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (٣٣٣)

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي (٩)

الخصوصية اللغوية الشعرية يرىٰ أنّها في ثلاثة أقسام؛ القسم الأول منهما قليل مخصوص بالشعر فقط، والقسم الثاني منهما جائز في الشعر قليل في النثر، والقسم الثالث جائز في الشعر وأقلّ ما يكون في النثر.



يمثل القسم الأول من أقسام تعامل سيبويه مع الاستعمال اللغوي القليل المعرج فيه علىٰ لغة الشعر ما جاء في قوله: "قد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب. وقال الشاعر:

نبتُّمْ نباتَ الخَيزُرانِيِّ في الثَّرىٰ حديثًا متىٰ ما يأتِك الخيرُ ينفَعا

وقال ابن الخَرِع:

فمَهما تشَأْ منه فزارةُ تعطكُم ومَهما تشَأْ منه فزارةُ تمنعَا

وقال:

من يُثْقَفَن منهم فليس بآبٍ أبداً وقتلُ بني قُتيبَة شافي

وقال:

يَحْسَبُه الجاهِلُ ما لم يَعْلَما شيخًا علىٰ كُرسيِّه مُعَمَّمَا"(١)

يرىٰ سيبويه في هذا الاقتباس جواز دخول نون التوكيد الخفيفة علىٰ جواب الشرط والمنفي بجازم في الاستعمال الشعري، وينص الأصل النحوي علىٰ أنها لا تدخل في "(لا الجزاء، والمنفي بما، ولا، ولم، والتعجب، والماضي، ومدخول ربما، وسائر أدوات الشرط، والخالي مما ذكر، واسم الفاعل)، أي لا

(١) الكتاب، سيبويه (٣/ ٥١٥-٥١٦)

تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا (شذوذا وضرورة، أو مثلا)"[١]، وقد أدرك سيبويه ذلك حين نص علىٰ أنّ "هذا لا يجوز إلا في اضطرار"[٢].



وموضع الشاهد فيما أورده سيبويه في البيت الأول "إدخاله النون الخفيفة في الفعل الذي هو جواب الشرط"[٣]. وفي البيت الثاني: "أدخال النونا الخفيفة في تمنعا"[٤]، الواقعة جوابا للشرط. وفي البيت الثالث: "قال الأعلم الشاهد في إدخال النون علىٰ فعل الشرط وليس من مواضعها إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة"[٥]، وفي البيت الرابع: "الشاهد في إنشاد سيبويه علىٰ أنه أدخل النون الخفيفة علىٰ الفعل المجزوم بلم"[٦].

عدّ الألوسي ذلك كله من الضرائر، وأفرد لهذا المبحث باباً في كتابه سمّاه "دخول نون التوكيد في الشرط والمنفي بما"[٧]، وجاء فيه: "ربما دخلت النون في الشرط بلا تقدم ما الزائدة"[٨]، وناقش أمثلته فيه، بمعنىٰ أنّ هذا الاستعمال اللغوي القليل مخصوص بلغة الشعر، ذلك أنّ حد الضرورة هو: "ما ليس

---

(١) همع الهوامع، السيوطي (٤/ ٣٩٩)

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٥١٦)

(٣) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (٢/ ٢٦٩)

(٤) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (٢/ ٢٤٣)

(٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي (٣١٥)

(٦) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (٢/ ٢٤٠)

(٧) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي (٣١٤)

(٨) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي (٣١٤)

للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره"[(١)]، وهو ما يصدق علىٰ هذا الاستعمال بنص كلام سيبويه حيث يقول: إنّ "هذا لا يجوز إلا في اضطرار"[(٢)].



هذا هو القسم الأول من قسمي الاستعمال اللغوي القليل المرتبط بلغة الشعر، وهو الذي علىٰ قلته لا يجوز إلا في الشعر، ولا يقبل من الشاعر استعماله إلا في حال الاضطرار، ويمنع بالتالي أن يكون مستعملا في النثر وفي حال السعة، خاصة أنه لم تروَ عن العرب أمثلة تصدق عليه فيتبناها سيبويه.

القسم الثاني من قسمي الاستعمال اللغوي القليل المرتبط بلغة الشعر في كتاب سيبويه، استعمالٌ نص سيبويه علىٰ جوازه في لغة الشعر، وأشار إلىٰ قلته في لغة النثر، ومن ذلك قوله في الكتاب: "قد يجوز حذفُ يَا من النكرة في الشعر، وقال العجاج:

جـــاريَ لا تســـتنكِرِي عَـــذِرِي

يريد يا جارية: وقال في مثل: (افتدِ مخنوقُ)، و (أصبحْ ليلُ)، و (أطرِق كرا). وليس هذا بقوي ولا كثير"[(٣)]. يرىٰ سيبويه في هذا الاقتباس جواز ترخيم الاسم النكرة وحذف أداة النداء في الشعر، وينص علىٰ قلته وضعفه في غير الشعر كالمثل.

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي (٦)

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٥١٦)

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٣٠-٢٣١)





يتسرب القلق في التعامل مع هذا المثال من جانبين، الجانب الأول ترخيم النكرة، ذلك أن من النحويين من يمنعه، "فهذا رخم ما كان نكرة يعرف بالنداء، وتأوله أبو العباس علىٰ إجازة سيبويه ترخيم النكرة، وخالفه في ذلك، فقال: لا يجوز ترخيم النكرة"[1]، والجانب الثاني حذف أداة النداء قبل النكرة، ذلك أنه "لا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهم"[2]، فتكون الإشكالية الاستعمالية في هذا النمط مركبة.

لذا نص سيبويه علىٰ أن هذا المظهر الاستعمالي لا يكون إلا في لغة الشعر، وتبعه في ذلك المبرد حيث يقول: "إِلَّا أَن يضْطَر شَاعِر، فَإِن اضْطر كَانَ لَهُ أَن يحذف مِنْهَا عَلامَة النداء، وَأحسن ذَلِك مَا كَانَت فِيهِ هَاء التَّأْنِيث؛ لما يلْزمهَا من التَّغْيِير، علىٰ أَن جَوَازه فِي الْجَمِيع لَا يكون إِلَّا ضَرُورَة"[3]، وحذف حرف النداء مما لا يحذف فيه باب من أبواب ضرائر الشعر؛ ذلك أن "الأصل في حرف النداء أن يذكر لأنه نائب عن أدعو"[4].

ليست هنالك إشكالية فيما يتعلق بالاستعمال اللغوي الشعري لهذا النمط، فإلحاقه بباب الضرائر سوّغ استعماله، لكن الإشكالية تبرز في الاستعمال اللغوي

---

(١) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال، الرماني (٢٥٧)

(٢) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال، الرماني (٢١٦)

(٣) المقتضب، المبرد (٤/ ٢٥٩)

(٤) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي (٧٢)

لهذا النمط في غير الشعر، وذلك ما نص عليه سيبويه من مجيئه في بعض الأمثال؛ "وقال في مثل: (افتدِ مخنوقُ)، و (أصبحْ ليلُ)، و (أطرِق كرا)"[1].

أما من حيث جواز استعماله في غير الشعر فقد أشار سيبويه إلىٰ قلته وضعفه بقوله: "وليس هذا بقوي ولا كثير"[2]، لكن ثمة من يرىٰ وجها تسويغيًا لهذا الاستعمال بقوله: "وقالوا في مثل من الأمثال – والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها – : افتد مخنوقُ، وأصبِحْ ليلُ، وأطرق كرا. يريدون ترخيم الكروان"[3].

أي إن ما تناوله سيبويه من استعمال لغوي نص علىٰ جوازه في الشعر اضطراراً، وأشار إلىٰ قلته في غيره، يعامل معاملة خاصة لا تتاح لغيره من الاستعمال اللغوي، ألا وهو المثل، فالاستعمالات التي أشار سيبويه إليها أمثال، والأمثال وفق المبرد تعامل معاملة خاصة تقترب في مساحتها الجوازية من مساحة الشعر العربي، لكن سيبويه أصر علىٰ موقف من حيث ضعفها التركيبي، وقلتها التي تكاد تصل إلىٰ العدم، واختصاصها بمظهر استعمالي لايمثل الاستعمال الحقيقي المباشر للغة المتداولة. فما اشترك من الاستعمالات اللغوية بين الشعر والنثر ضمن أفق الاستعمال اللغوي القليل يحمل علىٰ الضرورة في الاستعمال الشعري، ويتوقف فيه علىٰ الاستعمال المشهور المثلي

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٣١)

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٣١)

(٣) المقتضب، المبرد (٤/ ٢٦١)

الذي جاء به، ولا أظنه خرج بذلك عن دائرة الضرورة وما يتوقف فيها عند السماع.



القسم الثالث من أقسام تعامل سيبويه مع الاستعمال اللغوي القليل المرتبط بلغة الشعر، ماجاء في كتابه من استعمالات أجازها في الشعر وأشار إلىٰ أنها أقل ما تكون في النثر، ومن ذلك قوله: "وحُمل هذا النصب علىٰ جواز فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام، فرارا من القبح. قال ذون الرمة:

وتَحْتَ العَّوالِيٰ في القَنَاَ مستِظلةً ظِباءٌ أعارتُها العيونَ الجآذرُ

وقال الآخر:

وبالجِسْم مِنِّي بَيِّنًا لو علمْتِه شُحوبٌ وإنْ تَستشهِدِيٰ العينَ

وقال كُثيّر:

لمَيَّةَ موحِشًا طللُ

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام"[(1)]، يشير سيبويه في هذا الاقتباس إلىٰ قلة جواز تقديم الصفة علىٰ موصوفها النكرة ونصبها علىٰ الحال في الشعر، وأقل مايكون ذلك في النثر، ذلك أن حملها علىٰ الصفة يستوجب تأخرها عن الموصوف "فهذا علىٰ الحال وقد كانت تضعف في التأخير؛ لاقتضاء النكرة أن تتبعها الصفة النكرة فلما تقدم؛ بطل سبب الضعف وصار لا يجوز غير الحال"[(2)].

(1) الكتاب، سيبويه (٢/ ١٢٢-١٢٤)

(2) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال، الرماني (٥١٦)

ربما كان الدافع إلىٰ قبول سيبويه لهذا المظهر الاستعمالي في الشعر لأن مساحة الجواز الاستعمالي في لغته أكبر من مساحة الجواز الاستعمالي في غيره، ذلك أن ما تبناه من رأي في هذا المثال ينطلق من كون "الحال من النكرة ضعيفٌ، وتقديمُ الصفة علىٰ الموصوف ممتنعٌ، فحُمل علىٰ الجائز، وإن كان ضعيفًا"[1]، وما ذلك إلا من "قبيلِ أَحْسَنِ القَبِيحَيْن،...كما لو تقدّمتْ صفةُ النكرة عليها، من نحو: لمَيَّةَ موحِشًا طللُ"[2]، وقد أدرك سيبويه ذلك حين نص علىٰ أن اللجوء إلىٰ هذا الاستعمال إنما بسبب من الهروب من القبح "وصار حين أخر وجه الكلام، فرارا من القبح"[3]. والشاهد في البيت الأول الذي أورده: "نصب (مستظلة) علىٰ الحال لما تقدم، ولو تأخر كان نعتا لـ (ظباء)"[4]، وفي البيت الثاني نصب (بيّنًا)، وفي البيت الثالث نصب (موحشًا)، علىٰ المعتبر في توجيه البيت الأول.

ثمة ملاحظتان في هذا المثال، تشير أولاهما إلىٰ عدم نص سيبويه علىٰ أن هذا النمط الاستعمالي من الضرائر، كما لم أجد أحدا أشار إلىٰ الاضطرار فيه. وتشير الثانية إلىٰ أن سيبويه وصف هذا المظهر الاستعمالي بقوله: "أقل ما يكون في الكلام"[5]، وهذا المصطلح من أبلغ مصطلحات الوصف في القلّة وأشدها؛

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٤٤٣)

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٤٤٣)

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ١٢٢)

(٤) شرح أبيات سيبويه، السيرافي (١/ ٣٤٧)

(٥) الكتاب، سيبويه (٢/ ١٢٤)



"وقد يراد بها العدم والنفي كما في قولهم: (أقل الرجال يقول كذا، وقليل من الرجال يقول ذلك، وقليلة من النساء)، أي لا يقول به أحد"[١]. أي إن الاستعمال اللغوي الذي أجازه سيبويه في الشعر دون اضطرار علىٰ قلته، يصل في استعماله نثرا إلىٰ مرحلة العدم، وهذا يبين لنا مدىٰ مساحة الجواز الاستعمالي في لغة الشعر، "لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني"[٢].



٣- أثر المعنى في توجيه الاستعمال اللغوي القليل

يتكشف للباحث في الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه، ركون سيبويه إلىٰ المعنىٰ في توجيه عدد من الاستعمالات اللغوية المندرجة تحت باب القلّة، وهو ما يعرف عند الباحثين بالحمل علىٰ المعنىٰ، ويقصد به أن "يعطىٰ الشيء حكم ما أشبهه: في معناه"[٣]، وحده أنّه "إذا اجتمع الحمل علىٰ اللفظ والحمل علىٰ المعنىٰ بُدئ بالحمل علىٰ اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهَد المنظور إليه، وأما المعنىٰ فخفيّ راجع إلىٰ مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولىٰ، وبأنّ اللفظ متقدم علىٰ المعنىٰ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق"[٤].

---

(١) الكليات، الكفوي (٧٣٢)

(٢) الأصول، تمام حسان (٧٧)

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (٢/ ٧٧٩). وانظر في ذلك: الحمل علىٰ المعنىٰ وأثره في جبر القواعد النحوية، هادي الشجيري (٥٤٠-٥٤١)

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي (١/ ٤١٧-٤١٨)



من أمثلة الركون إلىٰ المعنىٰ في تقبل الاستعمال اللغوي القليل وتوجيهه عند سيبويه قوله: "وكذلك مرأىٰ ومسمع كينونتهما أسماء أكثرُ، ومع ذلك إنّهم جعلوه اسمًا خاصًا، بمنزلة المجلس والمتَّكأ وما أشبه ذلك، فكرهوا أنْ يَجعلوه ظرفا. وقد زعموا أنّ بعض الناس يَنصبه، يَجعله بمنزلة دَرَجَ السُّيول، فينصبُه، وهو قليل، كأَنّهم لمّا قالوا: بمرأىٰ ومسمعٍ فصار غيرَ الاسم الأوَّل فىٰ المعنىٰ واللفظ، شبهوه بقوله: هو مني بمنزلة الولد"[1]. يشر سيبويه في هذا الاقتباس إلىٰ قلة جواز نصب الاسم المتصرف علىٰ الظرفية، وقد قاسه علىٰ استعمال العرب للاسم المتمكن ظرفا في قولهم (درجَ السيول). والأصل النحوي ينص علىٰ أنه لا ينصب من ظروف المكان المشتقة إلا "ما كان منها مشتقا، سواء أكان مبهمًا أم محدداً، علىٰ شرط أن ينصب بفعله المشتق منه، نحو: (جلست مجلسَ أهل الفضل)...، وأما قولهم: (هو مني مقعدَ القابلة. وفلان مزجرَ الكلب. وهذا الأمر مناطَ الثريا)، فسماعي لا يقاس عليه"[2].

مسألة الجواز علىٰ قلته وفق سيبويه مسألة حمل علىٰ المعنىٰ بتفاصيله كلها، فحمل بعض الألفاظ المشتقة المتصرفة مثل (مجلس، متكأ، مرأىٰ، مسمع) علىٰ الظرفية، ونصبها إنما جاء بحملها علىٰ المعنىٰ المتوافر في قول (درجَ السيول)، وقد أدركه سيبويه بقوله: "هو منّىٰ دَرَجَ السَّيْلِ، أي مكانَ درجِ

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٤١٦)

(٢) جامع الدروس العربية، مصطفىٰ الغلاييني (٣/ ٥١-٥٢)



السيل من السيل"[1]، ويوضح الأندلسي ذلك بقوله: "وأصل نصبها بالاستقرار، ولا ينصب إلا الظروف، وقيل الأصل: مكانًا مثل مكان مناط الثريا، وكذا باقيها يحذف في جميع ذلك الظرف المبهم، وأقيمت هذه الأسماء المشتقة من الفعل مقامه، فانتصبت لذلك على الظرف من قبل ما قامت مقامه لا من قبل أنفسها"[2].



أي إن نصب هذه الأسماء جاء من معنى الاستقرار فيها، أي أن يقصد بها الظرف، لا مسماها بعينه، ثم بحذف ظرف مبهم مقدر سبقها، فتقوم هذه الأسماء المشتقة من الفعل مقام الظرف المبهم المحذوف، وهو ما أراده سيبويه حين نص على أن المراد من (درجَ السيول)، "مكانَ درجِ السيل من السيل"[3]. أي مكانَ مسمع، ومكانَ مرأى، ومكان مجلس، حين أريد بها الإشارة إلى الاستقرار، قدر لها ظرفا مبهما محذوفا، وأصل نصبها بالاستقرار، و "قيل لما كانت هذه أمثال القرب والبعد، ولا يراد حقيقة اللفظ حمل على المعنى فقولهم: أنت مني مناط الثريا معناه: أنت مني مكانًا مباعدًا غاية البعد، وكذا معقد الإزار هو كناية عن غاية القرب، فكما لو تكلم بها جاز، فكذلك ما دل عليه، وهذا قول؛ س وقال به ابن الطراوة، ويرجع ذلك كله إلى معنى المبهم"[4].

وهذه الاستعمالات في الواقع قليلة كما مر بنا، ويقتصر فيها على السماع، ولكن شاهدنا كيف لجأ سيبويه إلى المعنى في تسويغها، أي إن العملية اللغوية

---

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٤١٤)

(٢) ارتشاف الضرب، الأندلسي (٣/ ١٤٤٠)

(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٤١٤)

(٤) ارتشاف الضرب، الأندلسي (٣/ ١٤٤٠)

ممارسة متكاملة تجمع بين الملفوظ والمقصود، ولايقتصر التحليل فيها علىٰ الجانب الملفوظ، بل إن المعنىٰ حاضر.



ومما تأول سيبويه له من الاستعمالات اللغوية الموسومة بالقلّة حملا علىٰ المعنىٰ ما جاء في كتابه: "وبعض العرب يجره كما يجرّ الخزّ حين يقول: مررت برجلٍ خزٍّ صُفّتُه، ومنهم من يجره وهم قليل، كما تقول: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديدا، ومررت برجل مثل الأسد أبوه، إذا كنتَ تشبهه"(١). يشير سيبويه في هذا الاقتباس إلىٰ قلة جواز وصف الشيء بجنسه الذي جاء منه. والأصل النحوي ينص علىٰ أنه "إذا أردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجز غير الرفع، ويصير بمنزلة: مررت بدابة أسدٌ أبوه، وأنت تريد بالأسد السّبع، لأن هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها، وإن أردت المماثلة والحمل علىٰ المعنىٰ أخبر فيها ما حكي عن العرب"(٢).

التفت سيبويه إلىٰ المعنىٰ في التسويغ لقبول هذا الاستعمال اللغوي القليل، وذلك حين نص علىٰ أنه يحمل علىٰ "مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديدا، ومررت برجل مثل الأسد أبوه، إذا كنتَ تشبهه"(٣)، فالجر المستساغ في (أسدٍ) إنما حمل علىٰ الشدة، وليس علىٰ حقيقته الحيوانية، وهو ما يقع للمثال الذي يناقشه سيبويه ووصفه بالقلّة "وإذا سمع منهم: صفّته خزّ، تحمل علىٰ: ليّنة. وقد يقال للشيء اللين: أنه خز، يريد: لينة، كأنهم قالوا: هو

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٨-٢٩)

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٣٥٣)

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٩)



ليّن، أي: مثل خزّ"[1]. ويرىٰ فاضل السامرائي أن "الأشهر في الاتباع أن يراد به معنىٰ التشبيه، وإذا أردنا الجوهر حقيقة رفعنا، وقد يراد بالاتباع الجوهر، أيضا وهو لغة"[2].

فالحمل علىٰ المعنىٰ هو المسوغ الذي أجاز وصف الشيء بجوهره، وقد أدرك سيبويه ذلك وتأول به للاستعمال القليل الذي كان بصدد مناقشته، وباب التأويل في ذلك واسع "ويتأوّل في خزّ: لين صفته، وفي كل شيء منه ما يليق بمعناه"[3]، ذكر السيرافي ذلك في مناقشته لموضوع الرفع، لكن ما يهمنا في كلامه الحمل علىٰ المعنىٰ.

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٣٥٤)

(٢) معاني النحو، فاضل السامرائي (٣/ ١٨٩)

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٣٥٤)



خاتمة

١- للاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه مراتب، هي القليل، وليس بالكثير، ولا يكاد يعرف.

٢- لكل مرتبة من مراتب الاستعمال اللغوي سمات تجمع أمثلتها، لذا جاء وصف سيبويه لها بهذه الأوصاف عن قصد ووعي.

٣- واجهت بعض الاستعمالات اللغوية بسبب من عمليات القياس إطلاق سيبويه لأحكام نوعية عليها، كالخبث والقبح.

٤- العلاقة بين لغة الشعر والاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه تسير في ثلاثة اتجاهات، قسم يقتصر علىٰ الشعر، وقسم يقتصر علىٰ الشعر وعلىٰ نوع مخصوص من الكلام، وقسم يجوز في الشعر وفي النثر علىٰ قلة شديدة.

٥- وظف سيبويه المعنىٰ في التسويغ للاستعمالات اللغوية القلية.





المراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٢- الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، مصاروة، جزاء، مجلة العلوم الإنسانية – كلية الآداب، جامعة البحرين، عدد٢٥، ٢٠١٥م، ص١٠٩-١٢٧.

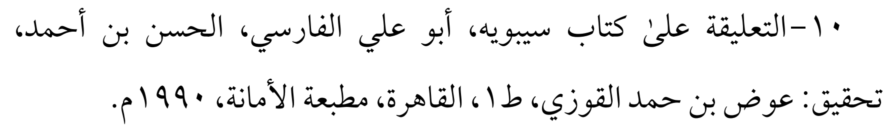
٣- الأشباه والنظائر، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، تحقيق: مجموعة من المحققين، دط، دمشق، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٤- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، حسان، تمام، دط، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

٥- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، دط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٦- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط٢، دمشق، دار البيروتي، ٢٠٠٦م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م.





٨- البحر المحيط في التفسير، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي جميل، دط، بيروت، دار الفكر، ٢٠١٠م.

٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداوي الناشر، ط١، دمشق، دار القلم، د ت.

١٠-التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م.

١١-جامع الدروس العربية، الغلاييني، مصطفىٰ، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، ط٢٨، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.

١٢-الجامع الصحيح للبخاري من رواية أبي ذر الهروي، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، ط١، الرياض، دد، ٢٠٠٨.

١٣-الحمل علىٰ المعنىٰ وأثره في جبر القواعد النحوية، الشجيري، هادي أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ملحق العدد ١٣٨، ج ٩، ١٤٣٩هـ، ص٥٣٣-٥٩٩.

١٤-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.

١٥-الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد النجار، دط، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٣م.



١٦-شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث،١٩٨٠م.

١٧-شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد يوسف، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دط، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٤م.

١٨-شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد بن عيسىٰ، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

١٩-شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

٢٠-شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: فواز الشعار، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢١-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

٢٢- شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال في القسم، الرماني، علي بن عيسىٰ، تحقيق: سيف العريفي، أطروحة دكتوراة، إشراف: تركي العتيبي، الرياض، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٨م.

٢٣-شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو محمد يوسف، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٢٤-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي، محمود شاكر، شرحه: محمد بهجة البغدادي، د ط، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٢٣م.

٢٥-الكامل، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد الدالي، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.

٢٦-الكتاب، سيبويه، عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.

٢٧-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أيوب بن موسىٰ، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

٢٨-لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، تحقيق: عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي، دط، القاهرة، دار المعارف، دت.

٢٩-لغة أكلوني البراغيث، الدالي، محمد بن أحمد، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، مجلد ٦٨، ج ٣، ١٩٩١م، ص٣٩٩-٤٢٧.

٣٠-المسائل النحوية التي حكم سيبويه عليها بالقلة: عرضًا ودراسة، الجابري، مشعان بن نازل، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، الطائف، عدد١٦، مجلد٤، ٢٠١٨م، ص٣١٧-٣٧٠.



٣١-مشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٣٢-معاني النحو، السامرائي، فاضل صالح، ط ١، الأردن، دار الفكر ٢٠٠٠م.

٣٣-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩١م.

٣٤-المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عظيمة، ط٣، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.

٣٥-الموجز في قواعد اللغة العربية، الأفغاني، سعيد، دط، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٣م.

٣٦-النحو االمصفىٰ، عيد، محمد، دط، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٧٥م.

٣٧-النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، حسن، عباس، ط٣، القاهرة، دار المعارف، د ت.

٣٨-النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، الشنتمري، يوسف بن سليمان، تحقيق: رشيد بلحبيب، دط، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م.



٣٩-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال سالم مكرم، دط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.

